أوراد
AWRAD
مركز العالم العربي للبحوث والتنمية
Arab World for Research and Development

نحو الغد:
لقضية وشعب أكثر صموداً وجاهزية

رؤية للانطلاق نحو المستقبل

بسام الصالحي

الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني

تشرين ثاني 2024

المحتويات

تقديم	3
أولاً: الخلفية السياسية	4
التغيرات الدولية	4
التغيرات الإقليمية	4
التغيرات الصهيونية	4
التغيرات المحلية	4
ثانياً: هدف الرؤية	4
المقاربة التنظيمية	4
المقاربة النضالية	4
المقاربة السياسية	4
ثالثاً: عناصر الرؤية	5
وحدة الموقف الفلسطيني "الوحدة الوطنية"	5
الدولة الفلسطينية	5
البرنامج و الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة	5
إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني	6
الحكومة الفلسطينية	6
الانتخابات	6
رابعاً: آليات التنفيذ	6
البرنامج السياسي	6
إنهاء الاحتلال واستقلال دولة فلسطين –الهدف المباشر	7
توحيد مفهوم أشكال النضال	7
القضايا الخدماتية (الاجتماعية والاقتصادية)	7
الخاتمة	8
ملحق	9

تقديم

يجري مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد) استطلاعات للرأي العام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، تظهر ضمن نتائجها حجم الاعتداءات المستمرة والعنف المسلّط على فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة وحالة النزوح والمجاعة والعيش في الخيام والملاجئ والشوارع. تركّز الاستطلاعات على قضايا حيوية مثل تقييم الواقع المعاش والتصورات المستقبلية، وسيناريوهات وقف العدوان، وتوقعات الفلسطينيين لما بعد الحرب، وكذلك ثقتهم بأطراف المساعدات الإنسانية وإعادة البناء وإدارة الحكم والتأييد للانتخابات.

وفي سياق هذا الواقع، عقد مركز أوراد الورشة الثالثة من المبادرة التي أطلقها في تموز 2024 بعنوان: «نحو الغد: لقضية وشعب أكثر صموداً وجاهزيةً»، وذلك بهدف محاولة إيجاد توافق فلسطيني جامع وشامل حول الأسس والقواعد التي يقوم عليها النظام السياسي الفلسطيني مستقبلاً في فلسطين عامةً، وقطاع غزة خاصةً. وفي إطار هذه المبادرة يعمل أوراد مع أطراف فلسطينية متعددة في محاولة للإجابة على أسئلة جوهرية مثل: ما هو مستقبل المجتمع الفلسطيني، ونظامه السياسي بمفهومه الشمولي؟ وما هي التبعات بالنسبة لمجالات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقانوني؟ ويقوم أوراد بهذه المبادرة الذاتية من أجل دعم ورفد الأطراف الفلسطينية بتوجهاتٍ استراتيجية لمواجهة الضغوطات الخارجية ليس فقط في المجال السياسي، بل أيضاً في المجالات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية وإعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية.

أوراد يفتخر بإطلاق هذه المبادرة في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الشعب الفلسطيني، ونرى أنها قد تشكل قاسماً مشتركاً بين كافة الأطراف الفلسطينية، بدعمٍ عربي وتأييد دولي. كما أننا نشكر الأمين العام لحزب الشعب – الأستاذ بسام الصالحي على بذل الجهد والوقت لتحضير هذه الرؤية، المنصوص عليها بناءً على محاضرة ألقاها في أوراد أمام حضور من السياسيين ومن مؤسسات المجتمع المدني، وضمن حوار شفاف حول محتوياتها. هذا مع العلم أنه تم صياغة هذه الوثيقة بتصرّف بناءً على مخرجات المحاضرة المذكورة ولقاءاتٍ عديدة تم إجراؤها مع الأستاذ بسام الصالحي، والوثيقة السياسية الصادرة عن اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني في تموز 2024.

نتمنى أن تكون في هذه الرؤية فرصة لإمكانية التوافق حول موقف فلسطيني موحد، وتوفير الرقعة السياسية الوطنية الشمولية، للنهوض بالحالة الفلسطينية، وصولاً لإقامة الدولة الفلسطينية المستقل ذات السيادة.

مع التقدير،

د. نادر سعيد-فقهاء

أستاذ علم الاجتماع – رئيس الفريق في أوراد

رؤية للانطلاق نحو المستقبل

بسام الصالحي

الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني

أولاً: الخلفية السياسية

إنه لمن الضروري البدء بضبط المصطلحات والمفاهيم حول ما حصل في السابع في تشرين الأول 2023، فهذه الأحداث تعبّر عن «مقاومة» الشعب الفلسطيني ورفضه للاحتلال والتهميش الاسرائيلي الذي فُرض على فلسطين منذ عام 1948، وليس «حرباً» بين طرفين. إن المشروع الصهيوني يرتبط ارتباطاً عضوياً بالاستعمار الغربي، الذي يقوم على التطهير العرقي والابادة الجماعية والترحيل (الترانسفير). لقد حصلت إسرائيل على كافة أشكال الدعم والتغطية من الدول الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا، لحماية مصالحها في منطقة الشرق الأوسط. نتج عن الدعم الغربي المستمر لإسرائيل تهميش القضية الفلسطينية على المستوى الدولي، من جانب، وإفشال كل المساعي الحقيقية التي بذلت من أجل التوصل إلى حلٍ عادلٍ للقضية الفلسطينية، من جانبٍ آخر.

وضمن ذلك، أدت أحداث السابع من تشرين الأول 2023 إلى العديد من التغيرات على الصعيد الدولي والإقليمي والصهيوني والمحلي. ويمكن إجمال هذه التغيرات فيما يلي:

1. التغيرات الدولية:

أعادت أحداث السابع من تشرين الأول وما تلاها مركزية القضية الفلسطينية على الساحة الدولية، حيث زاد التضامن الدولي الواسع وغير المسبوق مع الشعب الفلسطيني. كما أكدّت كل القرارات الدولية وبوجه خاص الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في 2024-7-18 ومجمل قرارات الأمم المتحدة والجنائية الدولية، على محاكمة الاحتلال بتهمة الإبادة الجماعية، وعلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وحق العودة للاجئين.

2. التغيرات الإقليمية:

أحبطت أحداث السابع من تشرين الأول محاولات إسرائيل في إضفاء الشرعية على وجودها في الإقليم، عبر عقد اتفاقيات التطبيع مع السعودية بكل خاص وتوسيعها مع الدول الاخرى. هذا إلى جانب ظهور المساندة الإقليمية من بعض الدول والقوة العربية بشكل غير معهود، وخاصة اليمن وحزب الله، الأمر الذي جعل ضرورة حل القضية الفلسطينية عاملاً مهماً للاستقرار الإقليمي وحتى الدولي.

3. التغيرات الصهيونية:

أثبت العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، السلوك الانتقامي لدولة الاحتلال، وتغليب طابع الابادة الجماعية والتطهير العرقي باعتبارها صفة ملازمة للحركة الصهيونية عل كل مظاهر الاحتلال السابقة وبهذا السلوك وتبريراته العقائدية والعنجهية، فإن إسرائيل تنكرت بصلافة لكل الاعراف والمواثيق الدولية. هذا إلى جانب أن هذا السلوك نسف تماماً ونهائياً ادعاءات وسردية الاحتلال التي شيّدها على مدار الأعوام الماضية، والتي استفاد خلالها من التواطؤ الأمريكي غير المحدود له.

4. التغيرات المحلية:

رغم كل محاولات الاحتلال الاسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية، إلا أن أحداث السابع من تشرين الأول وما تلاها بيّنت التصدي البطولي والمثير للاعتزاز للمقاومة الفلسطينية بكافة أشكالها للاحتلال. كما بينت شمولية القاعدة الشعبية الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. كما أثبت الشعب الفلسطيني أنه مهما توالت النكبات فإن الكفاح الفلسطيني لا يتوقف، بل وإن استمرار النضال والمقاومة هي الرد الطبيعي على ممارسات الاحتلال الاسرائيلي، ولا يتوقف هذا النضال إلا بتحقيق الحقوق المشروعة لشعبنا في التحرر والاستقلال.

ولكن كل ذلك لا يقلل من المخاطر الجديّة التي باتت واضحة وفي مقدمتها الإبادة الجماعية وتجلياتها المرعبة من المعاناة اليومية وخطر التهجير الذي بات ماثلاً كما لم يكن في أي قت مضى، ومنهجية التدرج في الابادة الجماعية والحصار والتجويع والتغييرات الديمغرافية والمكانية التي يقوم بها الاحتلال في قطاع غزة والضفة الغربية وبشكل خاص في القدس، والهجوم المنظم وغير المسبوق على الاونروا ودورها وخدماتها.

ثانياً: هدف الرؤية

تهدف هذه الرؤية إلى توحيد الهدف المباشر للشعب الفلسطيني وبناء الاجماع الوطني في جعل قضية الدولة في مركز الاستراتيجية الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي بالكامل عن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وإزالة كل البؤر والتجمعات الاستيطانية، وإنهاء التبعية والهيمنة الاقتصادية التي كرسها هذا الاحتلال. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب الانطلاق ضمن ثلاث مقاربات هي (تنظيمية ونضالية وسياسية)، والتي من شأنها أن تساهم في تحقيق الأهداف الكبرى للشعب الفلسطيني في التحرر والعودة واستقلال دولة فلسطين.

1. المقاربة التنظيمية:

«الهجوم السياسي الكامل والشامل مقابل العدوان الاسرائيلي الشامل»، تقوم هذه المقاربة على توحيد الجهود السياسية الفلسطينية، والخطاب السياسي الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وذلك بهدف القيام بهجوم سياسي شامل في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية وفي أوساط قوى التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني، يحوّل قيمة التضحيات الهائلة التي تكبدها الشعب الفلسطيني إلى مكاسب سياسية تتمثل في إنهاء الاحتلال واستقلال دولة فلسطين وضمان حق العودة.

2. المقاربة النضالية:

توحيد النضال الفلسطيني للوصول إلى انتفاضة شعبية شاملة ضد الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. فإنهاء الاحتلال واستقلال الدولة هو مركز الهجوم السياسي الفلسطيني، كما تصبح الانتفاضة الشعبية الأداة الكفاحية المطلوبة وذلك في إطار التمسك بالحق في مقاومة الاحتلال الذي تضمنه المواثيق الدولية بكافة الوسائل من جهة، وتعزيز توحيد الجهود لتحقيق الانتفاضة الشعبية من جهة أخرى.

3. المقاربة السياسية:

يجب التوافق بين الكل الفلسطيني على أن يكون «اليوم التالي» للعدوان الاسرائيلي على غزة، هو إنهاء الاحتلال وتحقيق استقلال الدولة الفلسطينية، وعدم السماح باقتصار ذلك على ضرورات وقف إطلاق النار وإعادة الإعمار على الرغم من أهميتهما البالغة. وكذلك يجب رفض الحلول الإسرائيلية الأمريكية في ترتيبات الحكم والسلطة في غزة، أو القبول باستمرار واقع السلطة القائم في الضفة الغربية وفقا لتقييدات الاحتلال أو إعادة إنتاج الحلول الانتقالية والدوران في الحلقة المفرغة لاتفاق «أوسلو» والاتفاقات التالية له.

ثالثاً: عناصر الرؤية

إن اعتماد استراتيجية فلسطينية موحّدة يعتبر ضرورة ملحّة في هذا الوقت الحرج الذي تمر به القضية الفلسطينية، وذلك لقطع الطريق على المشروع الأمريكي- الاسرائيلي لما يسمى بـ«اليوم التالي». فالتصور الأمريكي والإسرائيلي يهدف إلى تكريس دولة الاحتلال، واستعادة مكانتها التي اهتزت بصورة لم يسبق لها مثيل، عسكرياً وأمنياً وسياسياً. في سياق ذلك تقوم رؤية حزب الشعب الفلسطيني لمستقبل الواقع والحالة الفلسطينية في اليوم التالي للحرب على ضرورة بناء إجماع الكل الفلسطيني على عدة عناصر، وهي، أولاً، وحدة الموقف الفلسطيني في التعامل مع الاولويات الراهنة. ثانياً، حرية واستقلال الدولة الفلسطينية. ثالثاً، أهمية البرنامج السياسي والشرعية الدولية. رابعاً، إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني. خامساً، منظمة التحرير الفلسطينية. سادساً، الانتخابات.

1.وحدة الموقف الفلسطيني "الوحدة الوطنية":

يجب تشكيل وفد فلسطيني موحّد يضم جميع الفصائل الفلسطينية على غرار نموذج سنة 2014، وذلك للتوصل إلى موقف فلسطيني موحّد حول القضايا التي تمس الواقع والحالة الفلسطينية الراهنة وفي جوهرها: أولاً، الوقف الفوري للعدوان وانسحاب الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة، ووقف الانتهاكات الاسرائيلية اليومية في الضفة الغربية. أما ثانياً، فيجب العمل على عودة النازحين وفك الحصار، وإعادة الإعمار، والتعامل مع كل الاحتياجات الانسانية الهائلة التي نشأت في قطاع غزة، وإدخال كل أنواع المساعدات ووضع الخطط العملية لتحقيقها في إطار من الفهم المشترك عبر آليات موحّدة. وثالثاً، تحقيق صفقة تبادل الأسرى. وأخيراً، وحدة الموقف في التصدي للإجراءات الاسرائيلية المتصاعدة في الضفة الغربية بما فيها القدس.

2.الدولة الفلسطينية

يعتبر استقلال وحرية دولة فلسطين على كامل الأراضي المحتلة عام -1967 الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس- وضمان حق العودة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار 194، الهدف الأساسي والمباشر للكفاح والنضال السياسي والوطني الفلسطيني. ومن منطلق ذلك يجب تكثيف وتوحيد الجهود الكفاحية والسياسية والوطنية الفلسطينية من أجل إنهاء الاحتلال بكل مظاهره، بما في ذلك الاستيطان والمستوطنات، وتحقيق استقلال الدولة الفلسطينية كوحدة جغرافية وسياسية وقانونية واحدة غير قابلة للتجزئة. فوفقاً لإعلان الاستقلال الصادر عن الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1988، تعتبر الدولة الفلسطينية هي للكل الفلسطيني، وهذا الهدف توافقت عليه جميع القوى الفلسطينية في بياناتها المختلفة، وكذلك قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية. لذلك فإن هدف أي عملية سياسية أو تفاوضية يجب أن يكون إنهاء الاحتلال وفق جدول زمني واضح عن أراضي دولة فلسطين وتحقيق سيادتها الكاملة، وبالتالي فإن «دولة فلسطين» تمثل نقطة الانطلاق في أية مفاوضات وليس نتيجة لها. كما تقوم الدولة الفلسطينية، بإدارة حواراً خاصاً مع كل من مصر والأردن، لبحث وترتيب ترسيم الحدود والقضايا المشتركة الأخرى، وتعزيز علاقات التعاون المشترك في مختلف المجالات، ويمكن ان يتم تشكيل لجنة ثلاثية مشتركة لمتابعة ذلك.

3.البرنامج والشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة:

يشكّل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم «181» لعام 1947، الأساس القانوني الدولي لقيام دولة فلسطين التي تم إعلانها من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشر لسنة 1988. كما وتم الاستناد لهذا القرار، في حصول فلسطين على صفة «دولة مراقبة غير كامل العضوية» في الأمم المتحدة وفقاً للقرار 19/67 في 29 نوفمبر 2012. إلى جانب ذلك، أكّدت كل القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، عدم الاعتراف بأية تغييرات أحدثتها دولة الاحتلال على الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس المحتلة. هذا إلى جانب تزايد التضامن الرسمي مع القضية الفلسطينية، واعتراف العديد من الدول الأوروبية بالدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967.

لذلك يجب تكريس توافق الكل الفلسطيني على ذلك، وهو ما ينسجم مع القرارات الدولية التي تؤدي إلى استقلال الدولة الفلسطينية. هذا إلى جانب استغلال حالة التضامن الدولية مع القضية الفلسطينية، وتعزيز الحوار الاستراتيجي مع أعضاء مجلس الأمن وبشكل خاص روسيا والصين والاتحاد الأوروبي، وكذلك الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع الدولي. إن الهدف من ذلك كله شن هجوم سياسي دولي شامل يؤدي إلى إنهاء الاحتلال وتحقيق استقلال دولة فلسطين عبر تفعيل الآليات الكفيلة بذلك في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤسساتها، بما في ذلك الدعوة لاستخدام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق باتخاذ التدابير اللازمة لفرض الأمن والسلم الدوليين من أجل تحقيق هذا الهدف، وفرض العقوبات على دولة الاحتلال وتعليق عضويتها في الأمم المتحدة لإخلالها بشروط انضمامها لها، والمتمثلة أيضا بتنفيذها لقراري 181 و194 للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويعني هذا الهجوم ايضاً التجاوز الكامل لمنهج اتفاق «أوسلو» والحلول الانتقالية، ومنهج «الفيتو» والتحكم الإسرائيلي بالمفاوضات

الثنائية في ظل الرعاية الأمريكية المنفردة للعملية السياسية، والقائمة على الانحياز الكامل لدولة الاحتلال. كما أن توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني على كامل الأراضي الفلسطينية، يمكن أن يأتي في سياق ذلك وعبر الأمم المتحدة حتى إنهاء الاحتلال، وليس عبر محاولة قصر الأمر على قطاع غزة بغض النظر عن مسوغات ذلك، وهي مهمة لا تقبل التأجيل من قبل الأمم المتحدة لحماية الأمن والاستقرار والسلم العالمي. إن هذا التوافق بين البرنامج السياسي الفلسطيني (استقلال الدولة والعودة)، وبين قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة أو ما يسمى الشرعية الدولية هو نقطة قوية للنضال الفلسطيني ونقطة تلاقٍ مهمة للفهم الوطني المشترك.

4.إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني:

إن تعزيز دور ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية، بالتكامل مع بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، ضرورة وحاجة ملحّة بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ويتطلب ذلك، أولاً، انضمام كافة القوى الفلسطينية لعضوية المنظمة، لتحقيق الشراكة الوطنية في إطار المجلسين الوطني والمركزي، وكذلك المؤسسات والاتحادات الأخرى للمنظمة. وثانياً، تبنّي منظمة التحرير الفلسطينية استراتيجية كفاحية موحدة بالتوازي مع الجهود السياسية والدبلوماسية لدولة فلسطين. وثالثاً، تتولى المنظمة المفاوضات في قضية اللاجئين وقضية الدولة الفلسطينية لتحقيق أهداف التحرر الوطني.

وبالتوازي مع تعزيز منظمة التحرير الفلسطينية يجري إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني بوصفه نظام دولة فلسطين، وليس نظام السلطة الفلسطينية في وضعها الحالي. فالسلطة الفلسطينية نشأت في إطار مرحلة انتقالية للتخلّص من الاحتلال، وصولاً للدولة الفلسطينية، وليس لتتكرس في ظل وجود الاحتلال. كما أن السلطة الفلسطينية بمؤسساتها القائمة ليست أداة فعالة لإدارة الصراع مع إسرائيل، ومن الأمثلة على ذلك عدم قدرة السلطة على الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل، وحسم الصراع على أموال المقاصة الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك، إن استمرار وجود السلطة الفلسطينية بشكلها الحالي لا يجدي نفعاً وهو ما عبر عنه الرئيس محمود عباس في مرات سابقة بتسليم (مفاتيح السلطة)، وحيث يبدو أن قد آن الأوان لذلك. بمعنى أن المقصود ليس هدم كافة المؤسسات الموجودة، وإنما التخلص من الالتزامات السياسية والأمنية للسلطة وفقاً للاتفاقات، وفي مقابل ذلك يجب تكريس السلطة الشعبية على غرار الانتفاضة الأولى.

وبالطبع فإن أساس الانقسام الفلسطيني الذي تمثّل في السلطة لا يعود مبرراً، خاصة وأن ما هو مطروح فعلياً وفق اليوم التالي الإسرائيلي والأمريكي هو أقل بكثير من اتفاق اوسلو وبالتالي فإن الاستمرار في الوضع الحالي يمثل (خطيئة كبرى). لمواجهة ذلك، يجب إعادة بناء النظام السياسي للدولة الفلسطينية عبر تشكيل المجلس التأسيسي لدولة فلسطين بصورة مؤقتة إما كمجلس مستقل باتفاق القوى أو من خلال المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية وتوسيعه بحيث يضم القوى الفلسطينية كافّة. ويتولى هذا المجلس الدور الرقابي والتشريعي على حكومة دولة فلسطين، ويقوم بإعداد دستورها ويخضعه لاستفتاء شعبي خلال مدة زمنية محددة. كما ويصبح هذا الدستور ناظماً لعمل مؤسسات دولة فلسطين السيادية، وللحقوق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية لأبنائها وبناتها، وبما يضمن عمل دولة فلسطين المستقلة وفقاً لدستورها كسلطة واحدة وبقانون واحد وبجيش وطني واحد. وبطبيعة الحال بما لا يخلق تعارضاً مع دور منظمة التحرير ومجلسها المركزي، بل بالتكامل في تطوير العلاقة بين مؤسسات الدولة وبين منظمة التحرير الفلسطينية.

5.الحكومة الفلسطينية:

انطلاقاً من اعتبار الدولة أساساً لإعادة بناء النظام السياسي يجري التوافق على تشكيل الحكومة الفلسطينية، ويتم العمل كي تحظى بالتأييد والدعم العربي والدولي، وكذلك دعم المؤسسات والهيئات الدولية. إن تحقيق ذلك يضمن التمسك بوحدة الضفة الغربية والقطاع وبوحدة النظام السياسي، من ناحية، ومواجهة أي حلول دولية وإقليمية تؤدي إلى فرض الوصاية على النظام السياسي الفلسطيني أو بناء كيانية منفصلة في غزة وتكريس الفصل بين الضفة والقطاع من ناحيةٍ أخرى.

6.الانتخابات:

تشكّل الانتخابات العامة وسيلة أساسية لترسيخ قواعد الديمقراطية في النظام السياسي للدولة الفلسطينية، وذلك عبر ممارسة الشعب الفلسطيني حق اختيار ممثليه في برلمان الدولة الفلسطينية، بالاستناد إلى دستور دولة فلسطين، وبحيث يتم إجراء انتخابات عامة للدولة الفلسطينية، بما في ذلك فلسطينيي الشتات، ومواطني دولة فلسطين في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس، وذلك وفق الآلية التي تعتمدها لجنة الانتخابات الفلسطينية وفقاً لدستور دولة فلسطين.

رابعاً: آليات التنفيذ

بناء على ما سبق، فإن إنهاء الانقسام والانصياع لإرادة ووحدة الشعب الفلسطيني التي تجسدت في التصدي للعدوان الاسرائيلي الهمجي، وتوحيد الخطاب الفلسطيني، للنهوض بالحالة الفلسطينية يتطلب التركيز على عدة قضايا أساسية وهي، أولاً، القضايا السياسية، وثانياً، قضية الدولة الفلسطينية، وثالثاً، القضايا الوطنية والنضالية، ورابعاً، قضية الصمود (الاجتماعية والاقتصادية).

1.البرنامج السياسي:

استناداً إلى برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، والذي بات يتلخص بإنهاء الاحتلال واستقلال دولة فلسطين، وحق العودة، هذا إلى جانب أنه يشكّل برنامج الإجماع الفلسطيني الذي يستند إلى التوافق بين الحقوق الوطنية لشعبنا وبين قرارات الامم المتحدة ذات الصلة. في سياق ذلك، يجب العمل على انضمام القوى الفلسطينية كافة وفقاً لهذا البرنامج إلى منظمة التحرير الفلسطينية وبشكل خاص حركتي حماس والجهاد. والهدف من ذلك، تعزيز دور ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية، وإنهاء الانقسام، وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني في إطار الشراكة الوطنية لتحقيق هذا البرنامج، وبالتالي فإن تأكيد اتفاق القوى على هذا البرنامج السياسي يمثّل نقطة انطلاق لا غنى عنها لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية.

2.إنهاء الاحتلال واستقلال دولة فلسطين –الهدف المباشر:

في ظل الإبادة الجماعية يجب أن يكون هدف الكل الفلسطيني، إلى جانب التركيز على وقف العدوان الاسرائيلي، ووقف إطلاق النار وعودة النازحين، هو إنهاء الاحتلال عن دولة فلسطين وتحقيق استقلالها وسيادتها بحيث يصبح هذا الهدف بما يتضمنه من توسيع الاعترافات بها، حجر الأساس في الحراك السياسي الفلسطيني. كما يجب التصدي لمحاولة استبدال هذه القضايا الأساسية، بالقضايا الاخرى الهامة والملحّة أيضاً، فالنهج الأمريكي والإسرائيلي في عملية التفاوض على القضايا الاخرى بما فيها وقف إطلاق النار والتبادل يقوم على الاهتمام بشكل العملية وليس بمضمونها. كما يهدف النهج الأمريكي والإسرائيلي إلى «إدارة المفاوضات» دون حل قضاياها، وذلك عبر الغرق في تفاصيل المفاوضات وإهمال القضايا الأساسية، وهو أسلوب التفاوض الإسرائيلي منذ عام 1993 إلا أنه بات الآن في ظل إعلان صريح وواضح من إسرائيل برفض الدولة الفلسطينية واجهاضها، والعمل على تكريس الأمر الواقع، القائم على الاحتلال والتوسع الاستيطاني وتهويد القدس. وفي سياق ذلك تصبح أولوية إنهاء الاحتلال واستقلال دولة فلسطين صيغة مكملة لأولويات وقف إطلاق النار وكصيغة بديلة لمشاريع ما يسمى (اليوم التالي) الإسرائيلي الأمريكي.

إن وضع قضية استقلال الدولة عل رأس الاهداف المباشرة انطلاقاً من أولوية التحرر الوطني وضمان حقوق شعبنا في الاستقلال والعودة. هذا إلى جانب، استغلال اتساع القاعدة الدولية الشعبية والرسمية الساعية لإيجاد حل حقيقي للقضية الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية، خاصة بعد الإبادة الجماعية المتواصلة في قطاع غزة، والضم والتوسع الاستيطاني المستمر في الضفة الغربية بما فيها القدس، ومساعي الاحتلال لتصفية قضية اللاجئين ووكالة الأونروا في الداخل والخارج ، بات ضرورة مركزية في التعامل مع الوضع الراهن وأساساً لاعتبار المعركة المباشرة الراهنة هي معركة الاستقلال في مواجهة مساعي التصفية والتهجير وتدمير الحقوق الفلسطينية التي تديرها دولة الاحتلال . ولا شك أنه بالإمكان إلى جانب خوض النضال السياسي والكفاحي من أجل إنهاء الاحتلال واستقلال دولة فلسطين، مراكمة خطوات داخلية في ذات الاتجاه، ومن هذه الخطوات، إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني استناداً إلى ذلك. وبالتالي تجاوز اتفاق أوسلو والسلطة ومؤسساتها، باتجاه تعزيز مكونات الدولة ومؤسساتها، وخوض صراع جدي عبر الاستفتاء الشعبي على دستور دولة فلسطين مثلاً كشكل من أشكال النضال من أجل السيادة، فضلاً عن اعتماده أساساً لمعالجة القضايا والتباينات المتعلقة بالخلافات الداخلية، وأساسوا لطبيعة علاقة دولة فلسطين خارجياً.

كما أن تشكيل المجلس التأسيسي للدولة، وصياغة دستورها والاستفتاء عليه وإعادة بناء مؤسساتها وفقاً لذلك، وصولاً لانتخاب برلمان دولة فلسطين، يشكّل معالجة تتجاوز الدوران في الحلقة المفرغة لإعادة إنتاج المرحلة الانتقالية في ظل أوسلو. بالإضافة إلى ذلك، يشكّل اساساً لخوض معركة سياسية جادة في هذا الاتجاه في مقابل محاولات صياغة حلول إدارية (لإدارة غزة) أو لإعادة (تركيب السلطة) في إطار مشروع اليوم التالي الإسرائيلي والأمريكي، ومع التأكيد أن كل هذه الخطوات تأتي في سياق أولوية قضية التحرر الوطني أي استقلال الدولة، وليس في إطار استبدال ذلك بطابع (دولاني) لبناء المؤسسات، خاصة وإن نظرية البناء (الدولاني) للسلطة كمدخل للاستقلال مُنيت بالفشل الذريع، ولا بد من جعلها جزءاً من آليات نضال التحرر الوطني وليس مركز ذلك النضال.

3.توحيد مفهوم أشكال النضال:

إن توحيد جهود المقاومة الفلسطينية، والتوافق على شكل المقاومة الفلسطينية تعد حاجة أساسية وضرورية. ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار الانتفاضة الشعبية الشكل الأنجح للمقاومة الفلسطينية استناداً الى التجربة الكفاحية الفلسطينية ذاتها، وكذلك استناداً إلى قدرة الانتفاضة الشعبية على توسيع دائرة المشاركة الشعبية في الكفاح الوطني، هذا الى جانب تحييد ما أمكن من القوة الغاشمة للاحتلال الصهيوني. وبالتالي، فإنه إلى جانب التمسك بحق شعبنا الفلسطيني ق المقاومة بكل أشكالها وفقاً للمواثيق الدولية، تشكّل الانتفاضة الشعبية الإطار الأشمل لهذه المقاومة وتندرج في سياقها ووفقا لمتطلباتها الأشكال الأخرى وليس العكس.

4.القضايا الخدماتية (الاجتماعية والاقتصادية):

يمثّل التهجير القسري أو الطوعي واحداً من أخطر التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية ومحاولات الاحتلال الإسرائيلي لإفراغ الأرض من السكان. ولمواجهة مخططات التهجير الإسرائيلية، يجب تعزيز حالة الصمود للشعب الفلسطيني، سياسياً واقتصادياً ومجتمعياً. ويتحقق ذلك من خلال، أولاً، تخصيص الجزء الأكبر من الموازنة العامة على الجوانب التنموية التي تشمل الزراعة ودعم الفلاحيين الفلسطينيين، والمنتجات الفلسطينية، وفي المقابل، تخفيض نسبة الانفاق على الجوانب الأمنية. وثانياً، تعميق مضمون وآليات تحقيق السلم الأهلي والامن المجتمعي. وثالثاً، تعزيز دور السلطة الشعبية المتمثلة في اللجان الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني والمبادرات المجتمعية الفلسطينية دون فرض التزامات سياسية عليها.

الخاتمة

إن تنفيذ وتحقيق هذه الرؤية، يتطلب بناء الاجماع الفلسطيني شعبياً وفصائلياً بما يؤدي إلى توحيد الخطاب الفلسطيني، وذلك عبر إجراء حوار فلسطيني -فلسطيني بشكل مباشر. ومن ثم العمل على حشد الدعم العربي والدولي لهذا الحوار، والاستفادة بشكل خاص من جهود الدول التي رعت ودعمت الحوارات الفلسطينية، مثل مصر والجزائر والاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية، بحيث يصبح هذا الإجماع برنامجاً للوحدة الفلسطينية. ومن ثم يتم دعوة الأمم المتحدة وكل الأطراف الدولية من أجل المباشرة بعملية سياسية حقيقية لإنهاء الاحتلال وتحقيق السلام في المنطقة، كما يتم العمل على أساسه مع كل المجموعات الاقليمية والدولية من جهة، ومع شعوب العالم وأحزابها وحركاتها واتحاداتها النقابية والشبابية والشعبية، من جهة أخرى.

ملحق

استقلال دولة فلسطين

هدف الإجماع الفلسطيني وطريق تقرير المصير والعودة
وإعادة بناء النظام السياسي وتكريس الحقوق الاجتماعية والديمقراطية لشعبنا

(ورقة سياسية) مقدمة من اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني

مقدمة

المشروع الصهيوني بوصفه جزءاً عضوياً من الاستعمار، وبطبيعته التي استندت إلى التطهير العرقي والإبادة الجماعية والترانسفير، هو نتاج الدعم والتواطؤ والحماية من الدول الامبريالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ومن الرجعية العربية، وهو المسؤول المباشر عن غياب الأمن والاستقرار والسلام في منطقة الشرق الاوسط، وعن نكبة الشعب الفلسطيني واحتلال أرضه، وعن إفشال كل المساعي الحقيقية التي بذلت من أجل حل عادل للقضية الفلسطينية.

وبرغم كل المحاولات لتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني من خلال تطبيق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وحتى «الاتفاقات الثنائية»، إلا أن الاحتلال مدعوماً من الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، أجهض كل هذه المحاولات واعتمد على (وهم) تكريس الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والحصار والهيمنة واعتماد الحلول الجزئية في التعامل مع القضية الفلسطينية.

وبرغم كل التحذيرات الفلسطينية من أن هذا (الوهم) بتصفية القضية الفلسطينية وبتكريس الاحتلال والاستيطان والحصار، لن يؤدي لإرضاخ الشعب الفلسطيني وتسليمه بواقع الاحتلال والتوسع، استمرت دولة الاحتلال وبالتعاون مع الإدارات الامريكية المتتالية وحلفائها بالتغاضي عن ذلك. بالإضافة إلى ذلك، تغاضت إسرائيل والولايات المتحدة عن عوامل الانفجار التي كانت تتراكم يوماً بعد يوم بسبب تجاهل حل القضية الفلسطينية، وبسبب التطبيع والتباهي الإسرائيلي إقليمياً ودولياً بتهميش وإهمال القضية الفلسطينية، وحيث أمعنت الولايات المتحدة الأمريكية في انحيازها السافر والكامل لدولة الاحتلال، إلى درجة مشاركتها الصريحة في العدوان على شعبنا وحرب الإبادة الجماعية التي يتعرض لها في قطاع غزة، وبالتغطية على جرائم هذا الاحتلال وتوفير الحماية له في المحافل الدولية.

لقد تبدى المظهر الصارخ لكل هذا (الوهم) في السابع من أكتوبر، كما أنه تبدى في محطات مختلفة سابقة، وذلك نتيجة التراكم الطويل لاستمرار الاحتلال والجرائم والحصار ونتيجة تجاهل حل القضية الفلسطينية. وأكد السلوك الانتقامي لدولة الاحتلال بعد السابع من أكتوبر، تغليب طابع الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والترانسفير، بوصفها طبيعة ملازمة للحركة الصهيونية والاحتلال الإحلالي، على أي طابع آخر لممارسات الاحتلال الوحشية. ونتج عن ذلك، دفع الصراع إلى تحديات جديدة لا يمكن حلها بكل وسائل الإبادة والاحتلال والتهجير الذي لا يزال هدفا واضحاً لممارسات الاحتلال وقراراته في قطاع غزة والضفة الغربية، وذلك ليس فقط نتيجة التصدي البطولي والمثير للاعتزاز للمقاومة الفلسطينية بكل أشكالها للاحتلال، وإنما أيضاً بسبب شمولية قاعدتها الشعبية، وأيضا بسبب التضامن الدولي الواسع وغير المسبوق مع الشعب الفلسطيني، فضلاً عن المساندة من بعض الدول والقوى العربية بشكل غير معهود، مما جعل من ضرورة حل القضية الفلسطينية عاملاً مهما للاستقرار الإقليمي وحتى الدولي، وبما يقطع الطريق على (الوهم المتجدد) بتكريس الاحتلال والهيمنة وتصفية قضية الشعب الفلسطيني.

وقد أكدّت كل القرارات الدولية وبوجه خاص الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في 2024-7-18 ومجمل قرارات الأمم المتحدة والجنائية الدولية، محاكمة الاحتلال بتهمة الإبادة الجماعية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة والعودة، كما أنها نسفت نهائياً وعبر كل المحافل الدولية السياسية والقانونية، ادعاءات وسردية الاحتلال التي شيّدها على مدار الأعوام الماضية، والتي استفاد خلالها من التواطؤ الأمريكي غير المحدود له.

إن التجربة التاريخية لشعبنا الفلسطيني، أكدت أنه مهما توالت النكبات والمؤامرات ومحاولات تصفية قضيتنا العادلة، فإن خزان الكفاح الوطني لا ينضب، وأن استمرار النضال والمقاومة المشروعة للشعب الفلسطيني ضد الصهيونية والاحتلال هي الرد الطبيعي على كل ذلك، وهو نضال طويل وممتد منذ نشأة القضية الفلسطينية، تنوعت خلاله أشكال المقاومة كما تعددت فيه المواقع التي انطلقت منها، وهو نضال لا يمكن ان يتوقف إلا بتحقيق الحقوق المشروعة لشعبنا في التحرر والاستقلال.

وإذا لم تدرك دولة الاحتلال والتي فاجأها كما لم يحدث من قبل هذا التطور للصراع، ضرورة معالجة القضية المركزية، فإنها تجازف بكل انعدام للمسؤولية ليس فقط بزيادة معاناة الشعب الفلسطيني الذي يكتوي بنار الإبادة، وبخطر تهديد المنطقة والعالم بما تمتلكه من أسلحة نووية تكتيكية هددت وما تزال باستخدامها، بل وأيضاً بمعاناتها هي ذاتها من انعدام الأمن والاستقرار.

استقلال دولة فلسطين - محور ومضمون الجهد السياسي والكفاحي الفلسطيني

إن توحيد الهدف المباشر لشعبنا في جعل قضية الدولة في مركز الاستراتيجية الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي بالكامل عن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وإزالة كل البؤر والتجمعات الاستيطانية الاستعمارية، وإنهاء التبعية والهيمنة الاقتصادية التي كرسها هذا الاحتلال، وذلك استناداً لقرارات الأمم المتحدة بهذا الخصوص، وبما يحقق وحدة الخطاب السياسي الفلسطيني، ويحول قيمة التضحيات الهائلة التي تكبدها شعبنا الفلسطيني إلى ما يناسب من تحقيق أهدافه الكبرى في التحرر والاستقلال والعودة، وفي المقدمة منها استقلال دولة فلسطين، وعدم السماح بقصر ذلك على ضرورات وقف إطلاق النار والاعمار على أهميتهما البالغة، أو على ترتيبات الحكم والسلطة في غزة، أو على استمرار واقع السلطة القائم في الضفة، أو على إعادة إنتاج الحلول الانتقالية والدوران في الحلقة المفرغة لاتفاق «أوسلو» والاتفاقات التالية له، بل في مقابل ذلك كله وضع القضية المركزية موضع الإنجاز، وهي إنهاء الاحتلال واستقلال دولة فلسطين وضمان حق العودة.

إن اعتماد الاستراتيجية الفلسطينية الموحدة في هذا الاتجاه، يقطع الطريق على المشروع الامريكي - الاسرائيلي لما يسمى بـ«اليوم التالي»، الذي هو (وهم متجدد) بتكريس الاحتلال واستعادة مكانة دولة الاحتلال التي اهتزت بصورة لم يسبق لها مثيل، عسكرياً وأمنياً وسياسياً، وللأيديولوجيا العنصرية التي تحركها والتي وضعتها في قفص الاتهام المشروع في محكمة العدل الدولية والجنائية الدولية وفي العديد من المحافل والمؤسسات الدولية الأخرى.

انطلاقاً من كل ذلك، فإن إنهاء الانقسام والانصياع لإرادة ووحدة الشعب الفلسطيني التي تجسدت في التصدي للعدوان الاسرائيلي الهمجي، وتوحيد الخطاب الفلسطيني، يتطلب أيضاً تعزيز دور منظمة التحرير الفلسطينية كحامل لهذه الأهداف والجامعة لكل فئات وتجمعات شعبنا في الداخل والخارج، وهو متطلب يمثل ضرورة تاريخية لا تحتمل التأجيل، وعليه فإن الحوار الحقيقي الثنائي والجماعي من أجل تحقيق ذلك، مطلوب فوراً، سواء على مستوى القوى والفصائل، أو على المستوى الشعبي وعلى مستوى الأطر والمؤسسات المجتمعية في الداخل والخارج.

إننا نسعى من خلال هذه الوثيقة التي جاءت ثمرة نقاشات وحوارات واسعة شاركت بها قوى وشخصيات عديدة، وهدفت بصورة موضوعية لبناء الإجماع السياسي الفلسطيني استناداً إلى أولويات واضحة فرضها المستوى الذي بلغه الصراع مع الاحتلال في هذه المرحلة، وذلك بجعل قضية (دولة فلسطين واستقلالها) وتكريس الاعتراف بها حجر الأساس في الحراك السياسي الفلسطيني وخاصة مع اتساع القاعدة الدولية الشعبية والرسمية الساعية لإيجاد حل حقيقي للقضية الفلسطينية، بعد الإبادة الجماعية المتواصلة في قطاع غزة والضم والتوسع والإبادة (الصامتة) والمستمرة في الضفة الغربية بما فيها القدس، وفي ظل استمرار مساعي الاحتلال لتصفية قضية اللاجئين ووكالة الأونروا في الداخل والخارج، على أن يشكل هذا الاجماع الفلسطيني المنشود، رداً على المشروع الأمريكي - الإسرائيلي لـ«اليوم التالي» والذي يهدف لتكريس الاحتلال ولفصل قطاع غزة وإجهاض قيام الدولة الفلسطينية.

إن وضع قضية إنهاء الاحتلال بكل مظاهره واستقلال دولة فلسطين، باعتباره الهدف المباشر للحراك الكفاحي والسياسي الفلسطيني، يطرح مقاربة مختلفة لمجمل العملية السياسية المطلوبة لتحقيقه، بحيث تكون قضية استقلال الدولة الفلسطينية هي نقطة الانطلاق في أية عملية سياسية وليس نهاية غير مضمونة لها، وبحيث يكون مجلس الأمن والأمم المتحدة ساحة رعايتها وتنفيذها، وهي المقاربة التي تتجاوز بالكامل منهج اتفاق «أوسلو» والحلول الانتقالية، ومنهج «الفيتو» والتحكم الاسرائيلي بالمفاوضات الثنائية في ظل الرعاية الأمريكية المنفردة للعملية السياسية، والقائمة على الانحياز الكامل لدولة الاحتلال.

كما أنه على الصعيد الداخلي يطرح أيضاً مقاربة أخرى لإنهاء الانقسام ولإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني استنادا لذلك، ولجعل دستور دولة فلسطين، معياراً لمعالجة القضايا والتباينات المتعلقة بالخلافات الداخلية، وأساسا لطبيعة علاقة دولة فلسطين خارجيا، وكل ذلك انطلاقاً من أولوية التحرر الوطني وضمان حقوق شعبنا في الاستقلال والعودة.

كما أن ذلك يوفر الأساس السياسي لتعزيز دور منظمة التحرير الفلسطينية ومشاركة حركتي حماس والجهاد فيها، بوصفها الجبهة الوطنية العريضة التي يجب تضم كل القوى الفلسطينية، والتي يتميز دورها في مواصلة النضال وفق استراتيجية كفاحية موحدة لتحقيق استقلال دولة فلسطين، وضمان حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وفق القرار 194، والمساهمة الفعالة في بناء وتعزيز مؤسسات دولة فلسطين السيادية على أسس دستورية وديمقراطية وبمضمون تحقيق العدالة الاجتماعية، والمحافظة في ذات الوقت على وحدة الشعب الفلسطيني، وعلى فعالية ومشاركة تجمعاته في مختلف أماكن تواجده دعماً لحقوقه.

عناصر بناء الإجماع الوطني

1. وحدة الموقف من أجل الوقف الفوري لإطلاق النار وانسحاب الاحتلال الاسرائيلي من قطاع غزة، وعودة النازحين وفك الحصار وإدخال كل أنواع المساعدات وإعادة الاعمار، وذلك بالتوازي مع تحقيق صفقة تبادل الأسرى، بما في ذلك عبر تشكيل وفد فلسطيني موحد لتحقيق هذا الهدف، وكذلك وحدة الموقف في التصدي للإجراءات الاسرائيلية المتصاعدة في الضفة الغربية بما فيها القدس.

ويملي ذلك دون أدنى شك، بناء موقف موحد للتعامل مع كل الاحتياجات الانسانية الهائلة التي نشأت في قطاع غزة، ووضع الخطط العملية لتحقيقها في إطار من الفهم المشترك وعبر آليات موحدة تستند إلى تعزيز حكومة التوافق الوطني، وإن أي دعم واسناد لهذه الحكومة من قبل الدول العربية أو المؤسسات والهيئات الدولية أو من دول أخرى، يأتي في إطار التمسك بوحدة الضفة والقطاع وبوحدة النظام السياسي، وليس بأية صيغ انتقالية تهدد ذلك وتدفع نحو الوصاية أو بناء كيانية منفصلة. كما أن توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني على كامل الأراضي الفلسطينية، يمكن أن يأتي في سياق ذلك وعبر الأمم المتحدة حتى إنهاء الاحتلال، وليس عبر محاولة قصر الأمر على قطاع غزة بغض النظر عن مسوغات ذلك.

2. حرية واستقلال دولة فلسطين وضمان حق العودة وفقاً للقرار 194، يمثل الهدف المباشر للنضال الوطني الفلسطيني، حيث توافقت عليه كل القوى الفلسطينية، وهو الهدف الذي يتوافق أيضاً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، الأمر الذي يتطلب تكثيف وتوحيد الجهد الوطني الفلسطيني الكفاحي والسياسي، من أجل إنهاء الاحتلال بكل مظاهره، بما في ذلك الاستيطان والمستوطنات، ومن أجل استقلال وحرية دولة فلسطين على كامل الأراضي المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس.

3. يمثل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 للعام 1947، الأساس القانوني الدولي لقيام دولة فلسطين التي تم إعلانها من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة عام 1988، والذي تم الاستناد إليه في مطالبة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2012 بالاعتراف بدولة فلسطين كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس، بحيث باتت وفقاً لذلك عضواً غير كامل العضوية في الأمم المتحدة وفقاً للقرار 19/67، وحيث جرى توسيع آليات مشاركتها في الأمم المتحدة وفق قرارات متتالية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك التوصية لمجلس الأمن برفع مكانة دولة فلسطين إلى دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

وقد أكدت كل القرارات الفلسطينية وتلك الصادرة عن الأمم المتحدة، عدم الاعتراف بأية تغييرات أحدثتها دولة الاحتلال على الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس المحتلة.

4.ولاية دولة فلسطين هي على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، وهي تمثل وحدة جغرافية وسياسية وقانونية واحدة غير قابلة للتجزئة، كما أن دولة فلسطين وفقاً لإعلان الاستقلال هي دولة كل الفلسطينيين. إن واقع دولة فلسطين الراهن هو (دولة محتلة)، وبالتالي فإن إنهاء الاحتلال بكل مظاهره عن أراضيها واستقلال هذه الدولة، يمثل المهمة المباشرة للشعب الفلسطيني، ومهمة لا تقبل التأجيل للأمم المتحدة من أجل حماية الأمن والاستقرار والسلم العالمي.

5.إن استقلال دولة فلسطين وضمان حق العودة باعتبارهما القضية المركزية للشعب الفلسطيني، يملي الحاجة إلى استراتيجية فلسطينية موحدة كفاحياً وسياسياً لتحقيق برنامج التحرر الوطني الفلسطيني، كما أن هدف أية عملية سياسية أو تفاوضية يجب أن يكون تحقيق إنهاء الاحتلال وفق جدول زمني واضح عن أراضي دولة فلسطين وتحقيق سيادتها الكاملة، وضمان حقوق اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار194، وبالتالي فإن (دولة فلسطين) تمثل نقطة الانطلاق في أية مفاوضات وليس نتيجة لها.

6.يجري إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني بوصفه نظام دولة فلسطين، حيث يتشكل المجلس التأسيسي لدولة فلسطين بصورة مؤقتة (من المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية وبحيث يضم كل القوى الفلسطينية) والذي يقوم بالدور الرقابي والتشريعي على حكومة دولة فلسطين، كما يقوم بإعداد دستورها ويخضعه لاستفتاء شعبي خلال مدة زمنية محددة، ويصبح هذا الدستور ناظماً لعمل مؤسسات دولة فلسطين السيادية، وللحقوق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية لأبنائها، وبما يضمن عمل دولة فلسطين المستقلة كسلطة واحدة وبقانون واحد وبجيش وطني واحد.
واستناداً إلى هذا الدستور وشكل النظام السياسي لدولة فلسطين، تجري الانتخابات العامة لدولة فلسطين، بحيث يشارك فها كل الفلسطينيون وفق القانون الانتخابي الذي يضمن ذلك.

7.وبالتوازي مع ذلك، يجري فتح وتعزيز حوار استراتيجي مع أعضاء مجلس الأمن وبشكل خاص روسيا الاتحادية والصين الشعبية والاتحاد الاوروبي، وكذلك مع المجموعات والدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، من أجل المضي قدماً في حراك سياسي دولي على قاعدة دعم الاعتراف بدولة فلسطين وتعزيز مكانتها، ومن أجل إنهاء الاحتلال وتحقيق استقلال دولة فلسطين عبر تفعيل الآليات الكفيلة بذلك في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤسساتها، بما في ذلك الدعوة لاستخدام البند السابع من أجل تحقيق هذا الهدف، وفرض العقوبات على دولة الاحتلال وتعليق عضويتها في الأمم المتحدة لإخلالها بشروط انضمامها لها، والمتمثلة بتنفيذها لقراري 181 و194 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

8. تدير دولة فلسطين حواراً خاصاً مع كل من الجارتين الشقيقتين مصر والأردن، لبحث وترتيب ترسيم الحدود والقضايا المشتركة الأخرى، وتعزيز علاقات التعاون المشترك في مختلف المجالات، ويمكن ان يتم تشكيل لجنة ثلاثية مشتركة لمتابعة ذلك.

9. تعزيز دور ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية بالتكامل مع بناء مؤسسات الدولة، وذلك عبر توسيع المنظمة كجبهة وطنية عريضة تضم القوى الفلسطينية كافة، وتناضل سوية من أجل استقلال دولة فلسطين وسيادتها، ومن أجل ضمان حق العودة، وذلك من خلال شراكة وطنية حقيقية في أطرها كافة، ومن خلال تعزيز مجلسيها الوطني والمركزي بحيث يضم جميع القوى والفصائل، ومن خلال مؤسساتها واتحاداتها الأخرى، وبحيث توحد منظمة التحرير الفلسطينية استراتيجيتها الكفاحية بالتوازي مع الجهود السياسية والدبلوماسية لدولة فلسطين، كما تتولى المفاوضات في قضية اللاجئين إلى جانب الدولة لتحقيق أهداف التحرر الوطني.

الحوار الوطني الجماعي والثنائي من أجل بناء الاجماع:

يتم فوراً المباشرة بحوارات ثنائية وجماعية من أجل تحقيق هذا الاجماع، والذي يجري بالتوازي مع الجهد السياسي الفلسطيني من أجل حشد الدعم العربي والدولي له، والاستفادة بشكل خاص من جهود الدول التي رعت ودعمت الحوارات الفلسطينية، مصر والجزائر والاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية، بحيث يصبح هذا الإجماع برنامجاً للسلام الفلسطيني، ويتم دعوة الأمم المتحدة وكل الأطراف الدولية من أجل المباشرة بعملية سياسية حقيقية لإنهاء الاحتلال وتحقيق السلام في المنطقة، كما يتم العمل على أساسه مع كل المجموعات الاقليمية والدولية من جهة، ومع شعوب العالم وأحزابها وحركاتها واتحاداتها النقابية والشبابية والشعبية، من الجهة الأخرى.

اللجنة المركزية
حزب الشعب الفلسطيني
20/7/2024

مركز العالم العربي للبحوث والتنمية - أوراد

المصايف، شارح كمال ناصر، مبنى رقم 43، صندوق بريد 2238، رام الله - فلسطين

السرايا، عمارة الطموح، الطابق السادس، غزة - فلسطين